مناقشة الدكتور بشار عواد

في قوله بأنَّ

فتنة القول بخلق القرآن سياسية

إعدادُ

د. سلطان بن عبد الرحمن العميري



مُناقشة الدكتور بشار عواد

في قولِه بأنَّ

فتنة القولِ بخلقِ القرآنِ سياسية

يونس

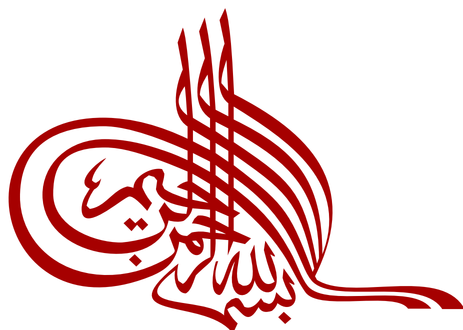
مناقشة الدكتور بشار عواد

في قوله بأن

فتنة القول بخلق القرآن سياسية

إعداد

د. سلطان بن عبد الرحمن العميري



المحتويات

مُقدِّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه أجمعين . . . . أما بعد:

فقد شاهدت مقطعا مرئيا للدكتور الفاضل: بشار عواد يتحدث فيه عن فتنة القول بخلق القرآن، ويذكر فيه بأن تلك الفتنة لم تكن نزاعا عقائديا، وإنما كانت نزاعا سياسيا محضا.

يقول الدكتور: بشار عواد: «محنة خلق القرآن هي قضية سياسية صرفة، لا علاقة لها بالعقائد ولا هم يحزنون، هي صراع بين العلماء علىٰ قيادة الجماهير وبين السلطة السياسية التي أرادت قيادة الجماهير، -الطريف أول من امتحنهم المأمون بخلق القرآن هم قواد الجيش، وهم أتراك وعوام، فوافقوا علىٰ قولهم- والتنظيمات مُسكت، ولما مسكت التنظيمات عند أحمد بن نصر الخزاعي وأراد يسوي انقلاب علىٰ الدولة هو وربعه، هو ونعيم بن حماد والبويطي، ناس كانت عندهم تنظيمات ببغداد معروفة»، ثم تحدث عن قصة القبض علىٰ أحمد بن نصر وكيف قتله المأمون وتعليق رأسه وجسده،

وعرض علىٰ ذم المتوكل وكيف ضيق علىٰ الإمام أحمد، ثم قال: «هكذا ينبغي أن تفهم الأمور، لا يفهم أن هذا نزاع عقائدي، هذا ليس نزاعا عقائديا، هذا نزاع سياسي صرف»[(١)].

وهذه الدعوىٰ التي ادعاها الدكتور بشار عواد لم يتفرد بها، فقد توارد علىٰ تكرراها عدد من رؤوس العلمانية والحداثيين العرب، فإن فتنة القول بخلق القرآن من أظهر المسائل العقدية التي اشتغلوا بتسييسها، واجتهد عدد من المفكرين العرب في تفكيكها وإرجاعها إلىٰ أسبابها الحقيقية في نظرهم، وهي أسباب سياسية بحتة، ومن ذلك ما فعله محمد أركون، فإنه لما قرر أن القول بخلق القرآن مرتهن بالحالة السياسية قال: «وهذا المثال يبين الرهانات السياسية للعقائد الإيمانية»[(٢)]، ويشرح هاشم صالح هذه الرهانات فيقول: «يقصد أركون أن العقائد الإيمانية التي يطلقها الفقهاء تحتوي علىٰ مواقف مذهبية وبالتالي سياسية واجتماعية، وهي تتحدث عن الله الأحد الفرد الصمد»[(٣)].

ومن ذلك ما فعله فهمي جدعان في كتابه «المحنة، بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام»، ومحمد عابد الجابري في كتابه «المثقفون في الحضارة العربية، محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد»، وغيرهما.

وليس المقصود الآن مناقشة التفاصيل التي ذكرها العلمانية والحداثيون حول هذه الدعوىٰ الباطلة، فقد فعلت ذلك في كتاب «التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي المعاصر»، وإنما القصد بيان الأوجه العلمية

(١) محاضرة: أهم المخطوطات الإسلامية والعربية التي لم تحقق، من بعد الساعة الأولىٰ وعشرين دقيقة.

(٢) الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، محمد أركون (١٣٢).

(٣) الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، محمد أركون (١٣٢، ٢١٠).

والشواهد الظاهرة علىٰ بطلان دعوىٰ أن فتنة خلق القرآن كانت قضية سياسية محضة.

وليس المقصود من ذكر العلمانية والحداثيين هنا مساواة الدكتور الفاضل: بشار عواد بهم، فهو أشرف مكانة منهم، وأعلىٰ قدرا، وأجل في عيون المشتغلين بالعلوم الشرعية، فالشيخ بشار عواد عالم من علماء المسلمين له قدره ومكانته، وله جهوده الجليلة في خدمة تراث أئمة السلف، فشكر الله له جهده، وغفر له ذنبه، وشرح له صدره، وجعله من عباده الصالحين.

وإنما المقصود من ذلك التنبيه علىٰ أن دعوىٰ التسييس يتبناها عدد من الناس المختلفين في مناهجهم وأديانهم ومكانتهم العلمية والمعرفية، فلا يصح شرعا أن يساوىٰ بينهم، ويجب أن يعطىٰ كل واحد منهم قدره ومنزلته الشرعية والعلمية.

فلا يصح ألبتة أن يساوىٰ الشيخ بشار عواد بأولئك الحداثيين في مناقشة هذه المسألة ولا أن يوضع في صفهم، ومع ذلك فما ذكره الدكتور بشار خطأ كبير، وتترتب عليه لوازم خطيرة في حق أئمة السلف كما سيأتي بيانه، فلا بد من مناقشته ونقد ما ادعاه.

وما ذكره الدكتور بشار من أن قضية فتنة خلق القرآن سياسية من الطرفين: من طرف أهل الحديث والعلم، ومن طرف أهل السياسة والسلطة غير صحيح، وهو خطأ كبير، وبيان عدم صحته سيكون من خلال مبحثين:

المبحث الأول: إقامة الأدلة علىٰ أن قول أئمة السلف بعدم خلق القرآن قول شرعي محض.

المبحث الثاني: إقامة الأدلة علىٰ أن قول المأمون بفتنة خلق القرآن ليس سياسيا محضا.

المبحث الأول
إقامة الأدلة على أن قول أئمة السلف بعدم خلق القرآن قول شرعي محض

إن من يعرف حال أئمة السلف في الإيمان والتقوىٰ والعلم والمعرفة يدرك بوضوح بأن دعوىٰ أنهم إنما صمدوا أمام القول بخلق القرآن، ولم يستجيبوا للمأمون وغيره من الخلفاء لأجل أن لهم أغراضا سياسية في معارضة السلطة الحاكمة، ولأجل قيادة الجماهير والتأثير عليهم؛ غير صحيحة، وإنما صمدوا علىٰ تلك الفتنة لأجل أنها مناقضة لأصول الإسلام ومخالفة لقواطعه، ولأجل أن القول بها كفر أكبر مخرج من الملة، فلا يجوز شرعا أن يقر فرضه علىٰ أمة الإسلام.

والشواهد التاريخية والأدلة من حالهم الإيماني والعلمي الدالة علىٰ ذلك كثيرة، وتتحصل فيما يلي:

الأمر الأول: ما تثبته كتب التراجم والتاريخ من أخبار تظهر ديانتهم وصدقهم وعبادتهم، ولا شك أن الديانة والتقوىٰ لها أثر بالغ في تحري الصدق في الحقائق وعدم تشويهها بما يشوب صفاءها أو يفسده، فهم من أزهد الناس واتقاهم لله تعالىٰ، وأشدهم مراقبة له، فقد ذكر عنهم من

الاجتهاد في الطاعة وقيام الليل وقراءة القرآن الشيء الجليل في التقوىٰ والخشية، فمن يتتبع كتب التاريخ يتيقن أنه لم يؤثر عنهم أنهم أتوا في حياتهم ما يوجب اتهامهم في صدق ديانتهم ولهجتهم، وأخبارهم كثيرة جدا مذكورة في كتب السير العامة والخاصة[(١)].

فليس من المقبول عقلا ولا شرعا أن يكونوا بهذه المنزلة من التقوىٰ والورع ثم يكون موقفهم من فتنة القول بخلق القرآن وصلابتهم في التصدي له من أجل أغراض سياسية، أو من أجل السيطرة علىٰ الجماهير!

فهذا الأمر لا يمكن أن يكون مقبولا مع تلك الأخبار الإيمانية والعلمية، فنسبة القول بأنهم إنما صمدوا أمام فتنة القول بخلق القرآن من أجل السيطرة علىٰ الجماهير فيها قدر كبير من المجازفة والمصادمة للحقائق التاريخية.

فأئمة السلف أتقىٰ وأورع من أن يجعلوا دين الله سلما لهم للتأثير علىٰ الجماهير ومعارضة السياسيين.

الأمر الثاني: أن شواهد التاريخ تؤكد أن عددا من أئمة الحديث قد قدح في أبيه أو أخيه أو قريبه في رواية الحديث، ولم يراعه في دين الله تعالىٰ، ومما يذكر في ذلك: تجريح علي ابن المديني لأبيه، فقد سئل عنه فقال: «لا تأخذوا عن أبي إنه ضعيف»[(٢)]، وقال أبو داود في ابنه: «ابني عبدالله كذاب»[(٣)]، وقال عبيد الله بن عمرو: قال لي زيد بن أبي أنيسة: «لا

---

(١) يمكن الرجوع إلىٰ الكتب المؤلفة في بيان زهد الأئمة مثل كتاب الزهد لابن المبارك، والزهد للإمام أحمد، وحلية الأولياء لأبي نعيم، وغيرها كثير.

(٢) المجروحين، ابن حبان (٢/ ١٥).

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي (٤/ ١١٣).

تكتب عن أخي فإنه كذاب»[1]، وهذه الأخبار تدل علىٰ مدىٰ الموضوعية التي كان أهل الحديث يتمثلون بها في بحوثهم وتقريراتهم العلمية، وما أدري كيف يستقيم هذا العمل من الأئمة في تعاملهم مع المجروحين من أقاربهم مع قول من قال إن كلام الأئمة في فتنة القول بخلق القرآن أثرت فيه الأهواء السياسية، أو الأهواء النفسية؟!

إن قوما كان يعظمون الحق ذلك التعظيم، ويجلّونه هذا الإجلال، حتىٰ أنهم لم يراعوا في ذلك الآباء ولا الأبناء ولا الأقارب لهم أجلّ وأنقىٰ من أن يدخلوا في فتنة خلق القرآن ويصمدوا أمامها لأجل السيطرة علىٰ الجماهير، ولأجل مخالفة السياسيين في زمانهم.

وإن الدكتور: بشار عواد من أخبر الناس بحال أئمة السلف، ومن أكثر الناس معرفة بما يتصفون به من تجرد للحق وخدمة له وتفاني في تجريده من كل ما يشوبه، فكيف يصح له أن يطلق تلك الدعوىٰ ويتبنىٰ كل المقالة الغريبة.

الأمر الثالث: أن الإمام أحمد -وهو أشهر من تصدىٰ لفتنة القول بخلق القرآن- لم يظهر منه ما يدل علىٰ معارضة سلطة الخلافة العباسية في زمانه قبل الفتنة ولا في أثنائها، بل عُرف عنه ما يدل علىٰ عدم المعارضة.

ومما يدل علىٰ ذلك أن الإمام أحمد قال عن المعتصم: «ثم جعل يقول لي: ما أعرفك! ألم تكن تأتينا؟ فقال له عبد الرحمن: يا أمير المؤمنين، أعرفه من ثلاثين سنة، يرىٰ طاعتك والحج والجهاد معك، وهو ملازم لمنزله»[2].

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي (٤/ ٣٦٤).

(٢) سيرة الإمام أحمد، صالح (٥٧)، والمحنة، المقدسي (٥٥).

فلو كان المعتصم يعلم من الإمام أحمد أن له معارضة لسلطتهم أو له رغبة في السيطرة علىٰ الجماهير للثورة عليهم لأنكر علىٰ عامله ووزيره.

ومما يقوي ذلك ما ذكره حنبل من أن أباه إسحاق قال للإمام أحمد لما ذهب المحاورون له: «هذا عندك صواب -يعني الخروج عن الخليفة- قال: لا، هذا خلاف الآثار التي أُمرنا فيها بالصبر»(١).

وقال الإمام أحمد: «قد قلت لابن الكلبي صاحب الخليفة: ما أعرف نفسي مذ كنت حدثا إلىٰ ساعتي هذه إلا أدىٰ الصلاة خلفهم، وأعتد إمامته، ولا أرىٰ الخروج عليه»(٢).

ومما يدل علىٰ ذلك أنه لما جاءه جماعة يناظرونه في الخروج علىٰ الواثق قال لهم: «عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ولا دماء المسلمين معكم، انظروا في عاقبة أمركم، ولا تعجلوا، واصبروا حتىٰ يستريح بر، ويستراح من فاجر»(٣)، واستدل عليهم الإمام أحمد بالنصوص الواردة في وجوب الصبر علىٰ ولاة أمر المسلمين.

فهذه الشواهد وغيرها تدل علىٰ أن معنىٰ المعارضة للسلطة الحاكمة في فتنة القول بخلق القرآن أو فتنة السيطرة علىٰ الجماهير ليست حاضرة عند الإمام أحمد، وهو أشهر من صمد في تلك الفتنة وتصدىٰ بها.

الأمر الرابع: أن تحديد المقاصد والنيات من أصعب ما يكون علىٰ الدارسين، وهو باب من أضيق الأبواب الشرعية والمنهجية، فلا يصح أن يحكم فيه المرء بحكم إلا وهو معتمد علىٰ أدلة جلية ظاهرة لا لبس فيها ولا غموض.

---

(١) المحنة (١٤٦).

(٢) السنة، الخلال (١/ ١٣١).

(٣) المحنة (١٤٥).

ويزداد الأمر صعوبة إذا كان متعلقا بأشخاص كثيرين، ولهم منزلة عالية في الدين والزهد والورع والعلم كما هو الحال في أئمة السلف والمحدثين.

ويزداد الأمر صعوبة إذا كان المنسوب إليهم مخالفا لما هو معلوم عنهم، ومناقضا لما هو مستقر في التاريخ والأخبار عن حالهم.

ويزداد الأمر صعوبة إذا كان مخالفا لما ينقله عنهم أئمة الإسلام من المؤرخين والفقهاء وغيرهم، ولما ينسبونه إليهم.

فمن أراد أن يتبنىٰ قولا يعارض كل تلك الشواهد والأدلة فإنه ينبغي عليه أن يعتمد علىٰ أدلة جلية ظاهرة لا لبس فيها ولا غموض.

ولكن المشكل حقا أن الدكتور: بشار عواد لم يقدم من الأدلة ما يقارب تلك المعطيات ولا ما يساويها فضلا عن أن تكون أقوىٰ منها، بل لم يذكر ما يعد شاهدا أو دليلا.

فكيف يحق للدكتور بشار عواد، وهو العارف بأصول المنهج العلمي والذين عاش معه عقودا طويلة أن يصرح بتلك الدعوىٰ في حق أئمة السلف، ولم يقدم من الأدلة والشواهد ما يكون جليا واضحا يصح أن يعتمد عليه؟!

الأمر الخامس: أن هذه الدعوىٰ ليست مجرد مخالفة لحال أئمة السلف، بل يترتب عليها الطعن في دينهم وأمانتهم، وأنهم أناس كذبة فجرة، يكفرون المسلمين ويظهرون الأدلة القرآنية ومخالفة العقيدة، وهم إنما يريدون سلطة وجاها ودنيا، وهذا من أعظم الطعن في دينهم، فمثل هؤلاء لا يجوز رواية الحديث عنهم، ولا قبول العلم منهم، ولا هم ممن يقتدىٰ بهم في الدين، إذا كيف يظهرون للناس بأن القول بخلق القرآن كفر أكبر ويسوقون الأدلة علىٰ ذلك، ويكفرون عددا من الناس بناء علىٰ قولهم بخلق القرآن، ثم تكون القصة كلها مجرد معارضة للسلطة السياسية ومحاولة السيطرة علىٰ الجماهير؟!!

إن هذه الدعوىٰ يترتب عليها الطعن في سلف الأمة جميعًا، فقد تواردوا جميعا علىٰ تكفير القول بخلق القرآن والإنكار علىٰ من قال بخلقه، وعدو ذلك مناقضا لأمر قطعي في الشريعة، وأطلقوا أحكام الكفر الأكبر علىٰ المخالفين، وحكموا علىٰ جملة من الأعيان بالخروج من الإسلام، فإذا كانت تلك الأحكام كلها إنما هي لتحقيق مقاصد سياسية، أو السيطرة علىٰ الجماهير، فكيف يمكن الثقة فيما يقول أولئك الأئمة في أبواب الدين الأخرىٰ؟!

الأمر السادس: أن مذهب السلف ظاهر المعنىٰ في سبب تبنيهم للقول بتكفير القول بخلق القرآن، والتصدي لذلك، فهو ليس شيئًا غريبا أو مخالفا للحال حتىٰ يبحث له عن سبب، فالنزاع في صفة الكلام نزاع في صفات الله، ويترتب عليه إشكالات كثيرة في فهم الوحي، فشدة السلف في الإنكار علىٰ من قال بخلق القرآن معقولة، ومنطقها واضح جدًا، وصمودهم أمام فرض القول المناقض لأصول الشريعة بيِّنٌ لا لبس فيه ولا غموض، إذ حقيقته فرض ما هو كفر أكبر علىٰ الأمة الإسلامية، فلا يمكن التهاون في قبوله أو السماح بتمريره.

فقولهم وموقفهم الصارم منسجم مع بقية أصولهم، ومتفق مع منهجهم، فليس ثم نكارة حتىٰ يبحث لها عن سبب سياسي أو غير سياسي، بل دعوىٰ السبب السياسي هي الغريب، ودعوىٰ محاولة السيطرة علىٰ الجماهير هي البعيد السحيق.

الأمر السابع: أن الأدلة الواقعية والشواهد المعرفية الظاهرة تدل علىٰ أن كلام المختلفين في مسألة خلق القرآن من أهل السنة والمعتزلة لم يكن من أجل أغراض سياسية ألبتة، وأنهم إنما قالوا بما قالوا لأنهم كانوا يعتقدون أنه

موافق للشريعة، فأساس منطلقهم -أهل السنة والمعتزلة- ومنتهىٰ أملهم هو أن يصفوا الله سبحانه بما يليق به وينزهوه عن النقص.

وهذا التداول هو الذي كان يتعامل به كل الأطراف المختلفة في هذه المسألة سواء من المعتزلة أو من أهل السنة، فكم موطن عرض فيه المعتزلة لمناقشة مسألة القول بخلق القرآن؟ وكم مرة عرض لها أهل السنة؟ وكم مرة حللوا هذه المسألة وبحثوا في أسبابها؟ ولم يرد ولا في موطن واحد من أي من الطرفين أية إشارة للغرض السياسي في هذه القضية، فهل يُعقل أن تكون الأطراف المختلفة في القضية أجهل بملابساتها ممن جاء بعدهم بقرون؟!

فالعلماء والمفكرون اختلفوا كثيرا في هذه القضية، وحرص كل فريق منهم أن يذكر من الأدلة ما يبطل قول صاحبه وما ينقص من قدره، وبذلوا في ذلك جهودا مضنية، ومع هذا فلم يذكر أحد منهم أنه إنما قال بقوله لأجل الغرض السياسي، فلم يتّهم أحد منهم بالتأثر بالسياسة في كل أصول المسائل التي وقع فيها الخلاف، وحتىٰ الذين كتبوا في أسباب الخلاف بين العلماء، وما أكثرهم علىٰ مر العصور، لم يذكر أحد منهم السبب السياسي في ضمن أسباب الخلاف، فلماذا تغيب هذه الحجة عنهم مع أنها من أقوىٰ ما ينقض القول المخالف ويبين تهافته؟، فهل يعقل بعد هذا التاريخ أن يكون هناك تأثر سياسي حقيقي ويطبق كل هؤلاء علىٰ اختلاف اتجاهاتهم علىٰ إغفاله وتركه، وعدم تفعيله، ثم لا يكتشف إلا في العصر الحاضر؟!!

فالعادة تحيل أن تجتمع مثل هذه الأعداد الغفيرة علىٰ كتمان حق ما وعدم إظهاره، كما تحيل أن يجمعوا علىٰ الكذب في خبر ما، وهذه قاعدة عقلية أصيلة في التعامل مع الأحداث التاريخية والأخبار المنقولة والأفكار المنسوبة، وقد قررها واعتمدها علماء أهل السنة وعلماء الكلام، وفي بيانها

يقول القاضي عبد الجبار: «الجماعات الكثيرة لا يجوز لها أن تكتم ما قد رأته وسمعته، وإن ضرها ذلك وإن أساءها، كما لم يجز أن تفتعل ما لم يكن، فتقول: قد كان ورأينا وسمعنا، وإن كان ما رأت ولا سمعت وإن سرها ذلك ونفعها، وهذا في الكتمان أقوىٰ وأظهر وأبين، لأن الكتمان أثقل، والصبر عليه أشد والحفظ له أصعب»[(١)]، ويقول ابن تيمية: «من المعلوم أن أهل التواتر لا يجوز عليهم في مستقر العادة أن يكذبوا ولا أن يكتموا ما تتوفر الهمم والدواعي علىٰ نقله، فكما أن الفطر فيها مانع من الكذب ففيها داع إلىٰ الإظهار والبيان»[(٢)].

الأمر الثامن: مما يدل علىٰ أن أهل السنة أنكروا القول بخلق القرآن لا لغرض سياسي: أنهم كانوا ينكرون كل قول يخالف قولهم، ولو كان صادرا ممن هو قريب منهم، ولهذا أنكر الإمام أحمد وغيره من أهل الحديث قول من قال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وبدعوا قول من قال: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وكذلك أنكروا علىٰ الساكتة الذين قالوا: القرآن كلام الله، وسكتوا علىٰ ذلك.

فلو كان مقصدهم من الإنكار علىٰ فتنة القول بخلق القرآن والتصدي لها معارضة السلطة الحاكمة أو محاولة السيطرة علىٰ الجماهير لما أنكروا علىٰ من قال منهم ببعض تلك الأقوال، ولسكتوا عنهم لأن في ذلك تقوية لموقفهم المزعوم.

الأمر التاسع: أن دعوىٰ أن أئمة السلف إنما خاضوا في فتنة القول بخلق القرآن وصمدوا أمامها لأجل المصالح السياسية والسيطرة علىٰ

(١) تثبيت دلائل النبوة، القاضي عبد الجبار (١٤٢).

(٢) درء التعارض، ابن تيمية (٣/ ٣٢٩).

الجماهير مع خطئها وبطلانها فإنها تفتح الباب علىٰ مصراعيه للعلمانية والحداثيين للقدح في أمانة أئمة السلف ونزاهتهم وتجردهم للحق وخدمتهم لدين الله تعالىٰ وحفظ وحيه وشرعه، وتقوي شبهاتهم.

وذلك أن العلمانية والحداثيين ما فتئوا يكررون هذه التهمة في حق أئمة السلف، فقد اتهموهم بأنهم في آرائهم ومواقفهم العلمية مجرد أحزاب سياسية تسعىٰ لتحقيق مقاصدها الحزبية والسياسية.

والأمثلة علىٰ هذا الأمر كثيرة جدا، فقد ادعوا أن أئمة الحديث الحفاظ كانوا يضعون الأحاديث لبني أمية في -زعمهم-، ومن تلك الأحاديث: أحاديث الصبر علىٰ ظلم ولاة الأمور، فقد ذكر جولد تسيهر أن أهل الحديث لعبوا دورا خطيرا في تثبيت أنظمة الحكم بوضع أحاديث الصبر علىٰ ظلم الولاة والتي تأمر بطاعتهم أو باعتزال الأمر وتركه[(١)]، ومن الأمثلة: ما ادعاه جولد تسيهر أيضا من أن الزهري وضع حديث «لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد» لعبد الملك بن مروان لما بنىٰ مسجد الصخرة ليحول بين أهل الشام والعراق وبين الحج إلىٰ الكعبة حتىٰ لا يتصلوا بابن الزبير[(٢)]، ولهذا يقول جولد: «وقد استغل هؤلاء الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث»[(٣)].

ومن الأمثلة علىٰ ذلك: أن محمد الجابري لما تحدث عن الإصلاح ذكر أن بعض الأحاديث تحارب الإصلاح وتكرس الإحباط، ومن هذه الأحاديث حديث «بدأ الإسلام غريبا»، وحديث «خير أمتي قرني»، وحديث «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة»، ثم قال معلقا: «من السهل أن يشكك

---

(١) دراسات محمدية، جولد تسهير (٨٩)، والشريعة والعقيدة، له أيضا (٥٨).

(٢) السنة ومكانتها من التشريع، مصطفىٰ السباعي (٢٤٣).

(٣) المرجع السابق (٢٣١).

الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث التي فيها بوضوح رائحة السياسة»[1]، ويذكر باحث آخر أن أهل السنة وضعوا أحاديث في فضل معاوية حتىٰ يشرعوا لحكمه[2].

وكذلك عدالة الراوي أو ضعفه كانت خاضعة للأغراض السياسية عند أئمة الحديث، يقول حمادي ذويب: «عدالة الراوي تتلاعب بها الأهواء السياسية والمنازعات بين المذاهب والفرق الدينية والسياسية»[3].

حتىٰ أقوال أئمة السلف في صفات الله لم تسلم من تسييس الحداثيين لها، فقد تكررت الاتهامات بأنهم إنما قالوا بكثير من أقوالهم في الصفات لأجل أغراض سياسية، وفي هذا يقول حسن حنفي: «أما الصفات التي تجعل الله يسمع ويرىٰ ويبصر كل شيء، فقد تمت صياغتها من أجل استخدام سياسي خاص للسلطة»[4]، وبالغ حنفي كثيرا حتىٰ ذكر أن كلام العلماء عن توحيد الله في أسمائه وصفاته، وإفراده بالحمد إنما كان لأغراض سياسية[5].

وليس المقصود هنا ذكر كل الأمثلة التي سيس الحداثيون والعلمانية بها مواقف أئمة السلف، ولا ذكر ما يدل علىٰ بطلانها[6]، وإنما المقصود أن

(١) في نقد الحاجة إلىٰ الإصلاح، الجابري (٢٥)، وانظر: الدين والدولة وتطبيق الشريعة، الجابري (٣٣).

(٢) انظر: إسلام الساسة، سهام الميساوي (٢٨).

(٣) السنة بين الأصول والتاريخ، حمادة ذويب (١٩٢).

(٤) من العقيدة إلىٰ الثورة، حسن حنفي (١/٦).

(٥) انظر: المرجع السابق (١/٧، ٨).

(٦) انظر: التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر الإسلام، فهو كله معقود لإبطال هذه الدعاوىٰ وأمثالها.

دعوىٰ التسييس في المواقف الاعتقادية الكبرىٰ الصادرة من أئمة السلف تفتح الباب لهؤلاء العبثيين المتلاعبين ليستطيلوا علىٰ أئمة السلف، ويقدحوا في أمانتهم ونزاهتهم وحفظهم لدين الله تعالىٰ، فلا يليق بعالم من علماء المسلمين أن يعين علىٰ فتح الباب لأولئك العبثيين.

الأمر العاشر: أنه نتيجة للفوضىٰ في إطلاق المقاصد السياسية علىٰ أئمة الإسلام أصبح الحال مضطربا متناقضا، فمن الناس من يتهم أئمة السلف بأنهم إنما يقررون أقوالهم من أجل مراعاة السلطة السياسية، وأنهم إنما أثروا في الناس من أجل دعم السلطة السياسية لهم.

يقول محمد أركون: «السنة استطاعوا أن يفرضوا وجهة نظرهم ويحتكروا فكرة الإسلام الصحيح لأنفسهم؛ لأنهم كانوا مدعومين من قبل السلطة السياسية (الأموية فالعباسية فالسلجوقية فالعثمانية)، لقد نجح السنة عن طريق القوة السياسية في فرض مذهبهم أو وجهة نظرهم»[(١)]، ورد أحدهم تفسير العلماء للفرقة الناجية بأنهم أهل الشام إلىٰ سبب وغرض سياسي، وهو الوقوف مع بني أمية في الشام ضد أعداءهم في الحجاز[(٢)].

ومن الناس من يتهم السلف بأنهم معارضون للسلطة السياسية، وأنهم إنما يقررون كثيرا من الأحكام من أجل معارضة السلطة السياسية والسيطرة علىٰ الجماهير، كما قيل في التصدي لفتنة القول بخلق القرآن.

فضاع دم أئمة السنة وعلماء الإسلام بين تيارات التفسير السياسي، وتوزع بين فوضىٰ التفاسير التي يقدمونها، وأضحىٰ أئمة السلف مرتعا للتحليلات السياسية المناقضة، وحالهم ومقاهم أشرف وأعلىٰ من ذلك.

---

(١) قضايا في نقد العقل الديني، محمد أركون (١٧٧).

(٢) انظر: السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب (٢٠٠).

فلا ينبغي لعالم من علماء الإسلام والمنتسبين للعلوم الشرعية أن يساهم في هذه الفوضىٰ، ولا أن يعين علىٰ هدم مكانة علماء الإسلام بأي نوع من الإعانة.

الأمر الحادي عشر: من يطالع القرائن التي يذكرها من ينسب الفتنة إلىٰ الغرض السياسي يجدها مجرد تخريجات بعيدة كل البعد ومعتمدة علىٰ التكلفات الظاهرة، فهل يعقل أن نعتمد علىٰ مثلها في مقابل الواقع التاريخي الثابت بيقين؟

ومما يؤكد هذا: أن المعتزلة استمرت علىٰ قولها ولم تتخل عنه مع تغير نمط السياسة واختلافها في تعاملها معهم، وكذلك أهل السنة استمروا علىٰ قولهم، فلو كان للأغراض السياسية تأثير في هذه المسألة لاختلف قول الأطراف المتنازعة في القضية، حتىٰ ولو بعضهم علىٰ الأقل، أما أنه ولم يحصل شيء من ذلك فإنه دليل علىٰ أنه لا تعلق لها بالأغراض السياسية أصلا.

الأمر الثاني عشر: علىٰ التسليم بأن بعض أئمة السلف كان يشكل تنظيما داخل بغداد، وأن المأمون إنما بدأ الفتنة بخلق القرآن لأجل التصدي لأولئك المعارضين، فإنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن يعمم الحكم علىٰ كل أئمة السلف الذين كانوا في ذلك العصر، ولا يصح أن يقال: إن الإمام أحمد إنما صبر وصمد في الفتنة لأجل السيطرة علىٰ الجماهير، أو لأجل الثبات علىٰ مواقفه المعارضة للسلطة الحاكمة، وكذلك غيره من أئمة السلف.

إن الدكتور بشار وقع في القفز الحكمي، حين وجد بعض الشواهد المتعلقة ببعض أئمة السلف مما يمكن أن يدل علىٰ دعواه، فعمم القول علىٰ كل أئمة السلف، وجعل القضية كلها قضية سياسية صرفة، وليست قضية

اعتقادية عند الجميع، وهذا ظلم شديد، وتجاوز كبير في حق أئمة السلف، وفي المنهج العلمي المستقيم.

لو ادعىٰ الدكتور بشار بأن بعض أئمة السلف كانت عنده أغراض سياسية لمعارضة السلطة الحاكمة أو كان يريد السيطرة علىٰ الجماهير لكان الأمر -مع خطئه وبطلانه- قريبا؛ لأن أفراد أئمة السلف ليسوا معصومين، ولكنه تجاوز ذلك كله، وحكم علىٰ الجميع بتلك الدعوىٰ الجائرة.

المبحث الثاني
إقامة الأدلة على أن قول المأمون
بفتنة خلق القرآن ليس سياسيا محضا

نحن لا ننكر أنه يمكن أن يكون لدىٰ الولاة في ذلك الزمن غرض سياسي يريدون تحقيقه من فتنة القول بخلق القرآن، ونحن لا نجزم ببراءة أولئك الساسة من المقاصد السياسية والأغراض النفسية، وكان يكفينا في مناقشة دعوىٰ الدكتور بشار عواد الاقتصار علىٰ المبحث الأول.

ولكن نحن ملزمون بالتسليم للشواهد التاريخية والقرائن الحالية، فالمسلم يجب عليه التسليم للأدلة، والخضوع للشواهد الظاهرة حتىٰ ولو كانت مناقضة لرغبته ومصلحته.

وبيان حقيقة أولئك الخلفاء في فتنة خلق القرآن، وأن الأصل الظاهر فيها إنما هو البعد الاعتقادي المنحرف يتحصل بالأمور الآتية:

الأمر الأول: أن الشواهد التاريخية الظاهرة والقرائن القوية تدل علىٰ أن المأمون إنما تبنىٰ القول بخلق القرآن وامتحن الناس عليه لأجل تأثره بالفكر الاعتزالي، فالقضية عنده قضية شرعية في زعمه وليست سياسية محضة.

ويدل علىٰ هذا الأمور عدد من الشواهد:

الشاهد الأول: أنه قد كان لعدد غير قليل من أئمة المعتزلة علاقة قوية بالمأمون، ومن أولئك ثمامة بن أشرس النميري، فإنه كانت له علاقة وطيدة به، وكان حريصا علىٰ إيصال قومه إلىٰ الخليفة، قال صاحب فضل الاعتزال عن ثمامة: «ولما توفر في خدمة الخلفاء صار يوجه في كلامه بعض الهزل مما لا تأويل له؛ ليجعله طريقا إلىٰ ميلهم إليه يوصله إلىٰ المؤمل في الدين»[1]، وتذكر كتب التاريخ أنه كانت بينه وبين المأمون ألفة شديدة.

ومن أئمة المعتزلة الذين كان لهم اتصال بالمأمون أبو الهذيل العلاف، أكبر شيوخ المعتزلة، وكان أكبر المناظرين في مجلس المأمون في الأديان والمقالات، وقد امتدحه المأمون نفسه.

وممن له اتصال بالمأمون من أئمة المعتزلة أبو إسحاق إبراهيم النظام، وابن كيسان الأصم وهشام الفوطي وكذلك عيسىٰ بن صبيح المرداد والجاحظ، وغيرهم[2].

فكل هؤلاء المعتزلة كان لهم اتصال وثيق ومباشر بالمأمون، يجلسون في مجلسه ويتناظرون عنده ويعرضون عليه الأقوال والحجج، وكلهم يذهب إلىٰ القول بخلق القرآن، وكان المأمون يميل إليهم ويمدحهم، فهذه قرائن قوية تدل علىٰ أن المأمون حين قال بقوله في خلق القرآن كان متأثرا بهم ومتبعا لهم.

---

(١) فضل الاعتزال، القاضي عبدالجبار (٢٧٢).

(٢) انظر في رجال المعتزلة الذين لهم علاقة بالمأمون: المحنة، جدعان (٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥).

الشاهد الثاني: مما يؤكد وجود تأثير المعتزلة علىٰ المأمون أنه في خطابه الذي أرسله إلىٰ عامله في بغداد -إسحاق بن إبراهيم- استخدم نفس الأسلوب الذي يستخدمه المعتزلة في خطاباتهم من تحقير العوام وكل من خالفهم، واستخدم نفس الأدلة التي كانت تستدل بها المعتزلة علىٰ خلق القرآن من الاعتماد علىٰ التشبيه ووجوب تنزيه الله تعالىٰ عنه وإيراد بعض الآيات التي توردها المعتزلة، وكذلك صور المسألة بنفس التصوير الذي تصوره به المعتزلة، فما سر هذا التوافق؟ أليست هذه قرينة قوية علىٰ وجود أثر للمعتزلة في تبني المأمون للقول بخلق القرآن؟!

ومن القرائن التي اشتملت عليها خطابات المأمون التي تدل علىٰ أن الذي كتبها أحد جلسائه: أن تلك الخطابات اتسمت بالطول والتفصيل والتدقيق وتفصيل حال المخالف تفصيلا مطولا، وهذه الأشياء ليست من عادة الملوك في خطاباتهم، وكذلك لم يُستخدم فيها ضمير المتكلم وإنما استخدم ضمير الغائب في التعبير عن الخليفة، وقد استند محمد أبو زهرة علىٰ هذه القرائن في نسبة تلك الخطابات إلىٰ المعتزلة، فقال: «والكتب التي كتبت واضح تماما أنها بلغة أحمد بن أبي دؤاد، ففيها إسهاب وطول، ولم يعرف أن الخلفاء إذا كتبوا بأنفسهم يسهبون ذلك الإسهاب، وترىٰ التعبير فيها عن الخليفة بلغة الغائب، ولم يخطئ مرة واحدة ويكتبها بلغة المتكلم»[(١)].

الشاهد الثالث: مما يؤكد تأثير المعتزلة في فتنة القول بخلق القرآن أنه لم يرد عن أحد من أئمة المعتزلة في زمن المحنة -وما أكثرهم- أي إنكار أو استنكار لفعل المأمون، وقد كانت حديث الناس وشغلهم، وهي حدث كبير شمل قطاعا واسعا من العلماء والقضاة وغيرهم، فما الذي منع المعتزلة

(١) أحمد بن حنبل، محمد أبو زهرة (٥١).

أن ينكروا هذه المحنة لو كانوا يرونها خاطئة، وهم أهل شجاعة وإقدام؟! أليست هذه قرينة تدل علىٰ تورط المعتزلة في هذه المحنة أو علىٰ الأقل إضفاء الشرعية عليها؟! بل إن بعض المعتزلة ممن كان معاصرا للمحنة قد بارك الامتحان، وجعله منسوبا إليهم، وهو الجاحظ، فإنه ذكر بعض تفاصيل المحنة، وقال: «نحن لم نكفر إلا من أوسعناه حجة، ولم نمتحن إلا أهل التهمة، وليس كشف المتهم من التجسس..، وقد قال صاحبكم -يقصد الإمام أحمد-: للخليفة المعتصم يوم»[(١)].

فهذه القرائن المتعددة تجعل المرء علىٰ مستوىٰ كبير من العلم بأن المعتزلة كان لهم أثر ضخم في فتنة القول بخلق القرآن.

وعلىٰ مثل تلك القرائن اعتمد كثير من المحللين لهذه المسألة في القديم والحديث في إثبات تأثير المعتزلة علىٰ المأمون[(٢)]، وفي بيان هذا يقول الدارمي في سياق بيانه لذلة حال المعطلة -أشياخ الثلجي- في تاريخ الأمة: «فلم يزالوا أذلة مقموعين لا يقبل لهم قول ولا يلتفت لهم إلىٰ رأي حتىٰ ركنوا إلىٰ بعض السلاطين الذين لم يجالسوا العلماء ولم يزاحموا الفقهاء فاختدعوهم بهذه المحنة الملعونة حتىٰ أكرهوا الناس عليها بالسيوف والسياط»[(٣)]، ويؤكد ابن الجوزي هذا فيقول: «لما ولي المأمون خالطه قوم

---

(١) مجموع رسائل الجاحظ (٣/ ٢٩٢).

(٢) انظر من أكد من المعاصرين علىٰ دور المعتزلة في المحنة: في علم الكلام -المعتزلة- أحمد صبحي (١٣٣)، والمعتزلة، زهدي جار الله (١٦٣)، وإسلام بلا مذاهب، مصطفي الشكعة (٣٩٨)، وأحمد ابن حنبل، أبو زهرة (٥١)، والفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون (٨٢)، والخطاب والتأويل، نصر حامد (١٣٢)، والمعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية، أحمد شوقي (٥٨-٧٦)، وعصر المأمون، أحمد فردي رفاعي (١/ ٣٩٦-٣٩٨).

(٣) نقض الدارمي علىٰ بشر المريسي (٤٦٦).

من المعتزلة فحسنوا له القول بخلق القرآن، وكان يتردد في حمل الناس علىٰ ذلك، ويراقب بقايا الأشياخ، ثم قوي عزمه علىٰ ذلك فحمل الناس عليه»[(١)].

ويقول ابن تيمية عن المعتزلة: «وهؤلاء هم الذين دعوا من دعوه من الخلفاء إلىٰ مقالتهم، حتىٰ امتُحِن الناس في القرآن بالمحنة المشهورة في إمارة المأمون»[(٢)]، ويقول أيضا: «وإنما اشتهرت مقالتهم -المعتزلة- من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة؛ فإنهم في إمارة المأمون قووا وكثروا، فإنه كان قد أقام بخراسان مدة، واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثماني عشرة ومائتين، وفيها مات، وردوا أحمد بن حنبل إلىٰ الحبس ببغداد إلىٰ سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم في الكلام، فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه، وبين أن لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم: جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه. فأشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه حتىٰ لا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة. فلما ضربوه قامت الشناعة عليهم في العامة وخافوا الفتنة، فأطلقوه»[(٣)].

الأمر الثاني: أن الغرض السياسي لم يذكره أحد من المشتركين في الفتنة، بل الكل كان يتعامل مع الحدث علىٰ أنه حدث ديني فكري محض، وأنه في حقيقته تدافع بين مناهج معرفية متضادة -أهل السنة والأثر والفكر الاعتزالي-، فلو كان هناك غرض سياسي للفتنة فهل يعقل أن يتوارد علىٰ كتمانه كل الأطراف المشتركة في الفتنة، ولا يشيرون إليه ولو أدنىٰ إشارة،

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل، ابن الجوزي (٤١٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (١٢/ ١٦٤).

(٣) مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (٨/ ٢٢٩)، وانظر: الصواعق المرسلة، ابن القيم (٢/ ٧١٦).

خاصة من الذين وقعت عليهم الفتنة؟ فما الذي منع أحمد أو غيره من أهل الحديث أن يقولوا للناس لا يغرنكم تظاهر المأمون أو المعتصم بالخوف علىٰ الدين، أو نحوه حتىٰ تتبين للناس حقيقة الأمر؟

الأمر الثالث: أن الإمام أحمد نقل تفاصيل ما وقع في الفتنة والامتحان عليه وهو الثقة الأمين، ولم يذكر أن أحدًا ناقشه في أنه له أغراضا سياسية أو ناقشه في أنه يريد السيطرة علىٰ الجماهير، وإنما النقاش كله كان شرعيا، وكان بين المنهج السني الذي يمثله الإمام أحمد وبين المنهج المبتدع الذي يمثله المعتصم ومن كان معه.

ولو كان منطلق الفتنة والامتحان يرجع إلىٰ أن الولاة في ذلك الزمان أدركوا أن الإمام أحمد ومن معه كانت له أغراض سياسية أو سيطرة علىٰ الجماهير لذكروا ذلك في النقاشات الخاصة غير المعلنة، ولكنهم لم يفعلوا.

وحين ذكر الإمام أحد تفاصيل المناظرة لم يذكر شيئا من ذلك إلا تهما قالها ابن الثجلي، وهي أن الإمام أحمد يخفي عنده أحد المعارضين لخلافة بني العباس، واتهمه آخرون بأنه يعبد صنما![1].

ولو كان منطلق الفتنة وجود المعارضة السياسية لكانت هي محل النقاش والمناظرة في المجالس الخاصة، ولو كان الإمام أحمد هو المتهم بذلك، ولما كان اتهام ابن الثجلي متوجها إلىٰ أنه يخفي أحد المعارضين، ولاتهم الإمام أحمد نفسه بالمعارضة، ولو كان منطلق الفتنة المعارضة السياسية لما اقتصر المأمون علىٰ مجرد المناظرة الشرعية.

الأمر الرابع: أن حالة المأمون في الامتحان تناقض أن يكون الغرض منها سياسيا، وذلك أنه قال يوما: «لولا مكان يزيد بن هارون، لأظهرت أن

---

(١) انظر: المحنة، حنبل (١٥٠).

القرآن مخلوق. فقال بعض جلسائه: يا أمير المؤمنين، ومن يزيد حتىٰ يتقىٰ؟ فقال: ويحك! إني أخاف إن أظهرته فيرد علي، يختلف الناس، وتكون فتنة، وأنا أكره الفتنة. فقال الرجل: فأنا أخبر ذلك منه. قال له: نعم. فخرج إلىٰ واسط، فجاء إلىٰ يزيد، وقال: يا أبا خالد، إن أمير المؤمنين يقرئك السلام، ويقول لك: إني أريد أن أظهر خلق القرآن. فقال: كذبت علىٰ أمير المؤمنين، أمير المؤمنين لا يحمل الناس علىٰ ما لا يعرفونه، فإن كنت صادقا، فاقعد، فإذا اجتمع الناس في المجلس، فقل. قال: فلما أن كان الغد، اجتمعوا، فقام، فقال كمقالته. فقال يزيد: كذبت علىٰ أمير المؤمنين، إنه لا يحمل الناس علىٰ ما لا يعرفونه وما لم يقل به أحد. قال: فقدم، وقال: يا أمير المؤمنين، كنت أعلم، وقص عليه. قال: ويحك يلعب بك!!»[(١)].

فهذه القصة تدل علىٰ أن الذي منع المأمون من إظهار القول بخلق القرآن إنما هو الخوف من يزيد بن هارون أن يخالفه فيثور الناس عليه، فلو كانت المسألة تتعلق بأمن الدولة كما يقال فهل يعقل أن يخاف المأمون من يزيد بن هارون بما أن المسألة مسألة مصير الدولة فلماذا يخاف منه إذن؟!

ولو كان المأمون يملك من الأدلة ما يجعل العامة تعرف حقيقة يزيد بن هارون وأنه يريد السيطرة عليهم والثورة علىٰ الخلافة لما تردد في نشر تلك الأخبار.

فالقصة كلها تدل علىٰ أن المأمون يدرك أن قوله بخلق القرآن مناقض لما تعرفه العامة من أقوال العلماء، ولما تربوا عليه في مجالسهم ودروسهم، فيخشىٰ أنه لو أظهر شيئا علىٰ خلاف ما يعرفون أن تقع الفتنة والاضطراب، فالقضية إذن قضية شرعية ظاهرة.

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١/ ٢٣٧).

الأمر الخامس: أن المأمون ابتدأ الامتحان بعد موت يزيد بن هارون وهو خارج العاصمة، فقد كتب إلىٰ واليه في بغداد من طرسوس أو من الرقة بأن يبدأ الامتحان، فهل يعقل أن خليفة يدرك خطر قوم علىٰ ملكه، وأن لهم نفوذا في العامة، ويبدأ في التحري والتدقيق وهو خارج العاصمة ولا يأتي بنفسه إلىٰ محل الخطر، وهو يدرك خطر العدو علىٰ العوام؟! ثم إنه في كتابه أمر بأن يُبدأ بالقضاة في بغداد، فهل يعقل أن المأمون كان يخاف من كل قضاة بغداد في زمنه، وهل يعقل أن كل القضاة كانوا ضمن حزب المعارضة للمأمون، ثم يبقيهم علىٰ وظائفهم؟! فلو كان الغرض سياسيا لَما خاف المأمون من أي أحد بما أن المسألة مسألة الحكم، ولو كان سياسيا لما كان خارج العاصمة التي هي محل الخطر، ولابتدأ في الفتنة بالرؤوس والكبار، ولكنه لم يفعل شيئا من ذلك، وهذا كله يؤكد أن له غرضا آخر غير الغرض السياسي.

الأمر السادس: أن الإقدام علىٰ امتحان الناس وتعميم القرارات الفكرية والدينية ليس غريبا علىٰ المأمون، فقد أقدم علىٰ محاولة تعميم سب أبي بكر وعمر إلا أن قاضي القضاة بين له شناعة فعله وخطره فامتنع، وكذلك حاول تعميم إباحة زواج المتعة، وأصدر قرارا بتعميم الذكر الجماعي بعد الصلاة[1]، وكذلك أصدر قرارا عاما بترجمة كتب اليونان وغيرها إلىٰ العربية.

وأما المعتصم فقد بين سبب إقدامه علىٰ امتحان أحمد وأنه ليس سياسيا، وإنما جريا علىٰ فعل أخيه، فقد قال لأحمد: «ولولا أني وجدتك في يد من كان قبلي، ما عرضت لك»[2]، وقال له مرة عبد الرحمن بن

---

(١) البداية والنهاية، ابن كثير (١٠/ ٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (١٠/ ٢٨١، ٢٨٣).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١/ ٢٤٥).

إسحاق: «يا أمير المؤمنين، أعرفه منذ ثلاثين سنة، يرىٰ طاعتك والحج والجهاد معك»، فيقول المعتصم: «والله إنه لعالم، وإنه لفقيه، وما يسوؤني أن يكون معي يرد عني أهل الملل»[(١)]، وكان يقول: «لقد ارتكبت إثما في هذا الرجل»[(٢)]، فلو كان المعتصم يرىٰ أن الامتحان كان لسبب سياسي لما مدح أحمد ولأنكر علىٰ من ذكر له أنه ليس ممن يشكل خطرا علىٰ الدولة.

الأمر السابع: أن القول بأن أهل الحديث كانوا يُشكّلون خطرا علىٰ دولة بني العباس وأن لهم ميولا إلىٰ بني أمية قول مخالف للواقع، لأن من أصول عقيدة أهل الحديث التي يعلنونها عدم الخروج علىٰ الحاكم الظالم، وهذا الأمر يقرره الإمام أحمد نفسه[(٣)]، ولهذا لما استشاره من يريد أن يخرج علىٰ الخليفة منعهم من ذلك وناظرهم، وكذلك لما خرج من عند المعتصم أعلن أنه جعله في حل مما فعله به[(٤)]، وهذا ما كان يدركه المعتصم من أحمد، ولهذا لما ذكر عبدالرحمن بن إسحاق له أن أحمد لا يرىٰ الخروج عليه لم ينكر ذلك منه، وأبدىٰ الموافقة والإقرار لقوله.

ثم إن أئمة الحديث ما زالوا يذمون الرواة الذين كانوا يرون الخروج علىٰ السلاطين، ويجعلون ذلك من معايبهم، فلو كانوا يرون أن سلاطين بني العباس لا ولاية لهم أو يرون الخروج عليهم كيف يستقيم ذلك مع ذمهم للخوارج من الرواة في مؤلفاتهم وخطبهم ودروسهم ومجالسهم؟!!

---

(١) المرجع السابق (١١/ ٢٤٨).

(٢) محنة الإمام أحمد، المقدسي (١١١).

(٣) انظر في أقوال الإمام أحمد وغيره من أهل الحديث: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي (١/ ١٦٠)، وطبقات الحنابلة، أبو يعلىٰ (١/ ٢٦)، ومناقب أحمد، ابن الجوزي (٢٢٧)، وعقيدة السلف أهل الحديث، الصابوني (٩٢).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (١١/ ٢٦١).

وأما خروج المطوعة في بغداد فلم يكن خروجا علىٰ الخليفة، وإنما لاستصلاح حال بغداد من الفساد الذي ظهر فيها فحسب، وليس هو خروج علىٰ ولي أمر المسلمين، وهذا ما تدل عليه رواية الطبري[1].

فهذه أدلة ظاهرة في دلالتها علىٰ أن أهل الحديث لم يكن عندهم أي هدف سياسي ضد بني العباس، وظاهرة في أن قولهم بأن أهل الحديث كانوا يمثلون خطرا علىٰ دولة العباسيين ليس له رصيد من الصحة أو الواقعية، وبهذا تسقط المقدمة الكبرىٰ التي بنىٰ عليها أصحاب التفسير السياسي تحليلهم لفتنة القول بخلق القرآن، فإذا بطل السبب السياسي المزعوم الداعي لامتحان المأمون الناس بخلق القرآن فلا يبقىٰ إلا الحكم علىٰ ذلك التحليل السياسي بالبطلان وعدم الواقعية.

اللهم أرنا الحق حقا، وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا، وارزقنا اجتنابه

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر: تاريخ الطبري (٨/ ٥٥٢).